

لباسه بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته الإبري
 انه يقدم على دينه اذ لا يباع ما على المديون من
 ثيابه مع قدرته على الكسب ومقدما على الوصية
 وان قدم ذكرها عليه في نظم الآية لما روي عن علي
 رضي الله عنه انه قال رايته النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد الدين قبل الوصية ثم التفت
 في تقديمها انها شبه الميراث في كونها ما خوزة
 بلا عوض فيستحق اخراجها على الورثة فكانت
 لذلك مظنة التفریط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم
 مطمئنة الى اداة فقدم ذكرها جها على اداها
 معه وتبين ما على انها مشته في اهل وجوب الاداء
 والمسارعة اليه ولذلك جئ بينهما بكمية التسوية
 وايضا ان كانت الوصية بالتبرع ان وليس في الترة
 وفاة بالكل فتقدم عليها ظاهر لان قضاء الدين
 فرض عليه يجبر على اداة في حال حياته والوصية
 المذكورة تلغى ولا شك ان الفرض اقوى وان كانت
 بفرض من فرض الله تعالى فان كانت عاسوى

الزكاة

الزكاة كالصلاة والصيام وحجة الاسلام والمنذر
 والكفارة فدين العباد مقدم على هذه الوصية
 ايضاً وان استويا في الفرضية لانه يجبر على اداء
 الدين بالجس ولا يجبر به على اداة شئ من تلك
 الفروض فالدين اقوى وان كانت بالزكاة التي تساوي
 في الاجبار بالجس على الاداء فالدين المذكور اقوى
 لان القاضي اذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين
 يأخذه به لا يرضاً ويردغه الى صاحبه وليس له ذلك
 في الزكاة وان ظهر جسيمها وايضا اذا اجتمع حق الله
 تعالى وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفا
 بهما يقدم حق العباد لاحتياجهم مع استغناء الله
 تعالى وكرمه وتفصيل المقام ان الدين اذا كان
 للعباد فالباقي بعد تجميع المديون وفيه فذلك
 وان لم يبق فان كان الضريح واحدا يعطى له الباقي
 وما بقي له على الميت ان شاء عني وان شئت تركه الى الخار
 الخار وان كان متعددا فان كان الكل دين الصحة اعني
 ما كان قابلاً بالبيعة او لا قرار في زمان معتدا وكان

الدين